المحاضرة الثالثة والرابعة: تدوين الحديث:

وقع الكلام في أنّه هل نهى النبيﷺ عن تدوين الحديث، أم أنّ تدوين الحديث جائز بل حثّ النبيﷺ عليه.

أولاً: الأدلة على جواز تدوين الحديث النبوي:

أ- أنّ الكثير من الصحف الحديثية كتبت في عهد النبيﷺ، من قِبَل مجموعة كبيرة من الصحابة، ولم يرد نهي من النبيﷺ عن ذلك، ولو كانت كتابة الحديث منهياً عنها لما أقرّ النبيﷺ ذلك ولا أمكن لأمثال هؤلاء الصحابة مخالفة النبيﷺ وكتابتها، ومن الصحف التي كتبت في ذلك الزمن:

١- الصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص.

٢- الصحيفة الصحيحة برواية همام بن منبه عن أبي هريرة عن رسول الله (ص).

٣- صحيفة سمرة بن جندب.

٤- صحيفة سعد بن عبادة الأنصاري.

٥- صحيفة جابر بن عبد الله الأنصاري.

٦- كتاب عليؑ (الصحيفة الجامعة).

ب - الروايات النبوية الواردة في الأمر بكتابة الحديث، منها:

١- رواية عَبْدِ الله بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: «كُنْتُ أَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ أَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ اللهﷺ أُرِيدُ حِفْظَهُ، فَنَهَتْنِي قُرَيْشٌ، فَقَالُوا: إِنَّكَ تَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ تَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ اللهﷺ، وَرَسُولُ الله بَشَرٌ يَتَكَلَّمُ فِي الْغَضَبِ وَالرِّضَا، فَأَمْسَكْتُ عَنِ الْكِتَابِ، فَذَكَرْتُ ذَلِك لِرَسُولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَقَالَ: " اكْتُبْ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا خَرَجَ مِنِّي إِلا حَقٌّ».(مسند أحمد:٥٧/١١).

٢- رواية أبي هريرة، المتضمنة أمْر النبيﷺ كتابة خطبته لأبي شاة، قال أبو هريرة: «لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهﷺمَكَّةَ قَامَ فِي النَّاس فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الفِيلَ، وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالمُؤْمِنِينَ،...الخ. فَقَامَ أَبُو شَاهٍ - رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ اليَمَنِ - فَقَالَ: اكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِﷺ: «اكْتُبُوا لأَبِي شَاهٍ».(صحيح البخاري:١٢٥/٣).

فهذه الروايات وغيرها تدلّ بوضوح على أنّ النبيﷺ لم ينه عن كتابة الحديث بل كان يحثُّ على ذلك.

ثانياً: أدلّة النهي عن كتابة الحديث:

والدليل الذي سيق للنهي عن كتابة الحديث هو بعض الروايات المنقولة عن النبيّ صلى الله عليه وآله، وأصحّ هذه الروايات هو ما رواه مسلم في صحيحه وأحمد في مسنده وغيرهما، عن أبي سعيد الخدري: «أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله، قال: لا تكتبوا عنّى، ومن كتب عنّى غير القرآن فَلْيمْحُهُ». (صحيح مسلم:٨/٢٢٩).

لذا كان لا بد من التوفيق بين ما دل على كتابة الحديث وما دل على النهي عن كتابته وأيّهما مقدّم.

وقبل تقييم الموقف ومعرفة أي الدليلين مقدّم وهل النهي كان عاماً شاملاً من النبيّ (ص) أم لم يكن كذلك وإنّ النبيّ أمر وحث على كتابة الحديث وإنّ النهي إما لم يصدر واقعاً أو كان مخصوصاً بظرف معيّن فلا بدّ إذن أنْ نستعرض موقف الخلفاء بعد وفاة النبيّ ونرى كيف تعاملوا مع موضوع تدوين الحديث وما هي الأدلة التي استندوا إليها في ذلك، لما لذلك الامر من علاقة وثيقة في تبيين حقيقة الموضوع.

ثالثاً: النهي عن كتابة الحديث في زمن الخلفاء

دخل النهي حيّز التنفيذ بصورة واضحة وجليّة في زمن الخلفاء، وإلاّ فإنّ بدايات النهيّ كانت في زمن النبيّ صلى الله عليه وآله كما جاء في رواية ابن عمرو بأنّ قريش نهته عن الكتابة، وكذلك وفق ما صدر من الخليفة الثاني في مرض النبيّ صلى الله عليه وآله الذي توفي فيه حين أراد أن يكتب لهم كتاباً لن يضلوا بعده، فقال عمر:«إِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله قَدْ غَلَبَ عَلَيْهِ الوَجَعُ، وَعِنْدَكُمُ القُرْآنُ، حَسْبُنَا كِتَابُ اللَّهِ» ممّا أدّى إلى حصول الاختلاف واللغط شديد بين الصحابة ثم آل الأمر إلى أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله طردهم من عنده، ولم يكتب الكتاب.(انظر: صحيح البخاري: ٧/١٢٠).

النهي في زمن أبي بكر:

وفقاً لبعض النقولات التاريخية فإنّ الخليفة الأول (أبو بكر) كان من أوائل المعارضين لنقل وتدوين الحديث، وقد جمع الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وفي أوائل خلافته، ونهاهم عن التحديث وتجنب كتابة وحفظ الاحاديث وأن يعتمدوا كتاب الله فحسب.

فقد جاء في تذكرة الحفاظ للذهبي (ج١/ص٩): «ومن مراسيل بن أبي مليكة أن الصديق جمع الناس بعد وفاة نبيهم فقال: إنكم تُحدّثون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أشدُّ اختلافاً، فلا تحدّثوا عن رسول الله شيئاً، فمن سألكم

فقولوا بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله وحرّموا حرامه». والملاحظ أنّ الخليفة قد عزا سبب المنع إلى اختلاف الناس في الأحاديث ولم يعزُ ذلك إلى نهي النبيّ صلى الله عليه وآله عن كتابة ورواية الحديث.

وقد روت عائشة أنّه أمر باحراق مجموعة من الاحاديث كانت قد جمعت سابقاً، الأمر الذي أثار استغرابها ممّا دفعها للسؤال عن سبب ذلك، قالت عائشة: «جمع أبي الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وكانت خمسمائة حديث، فبات ليلته يتقلب كثيراً، قالت: فغمّني، فقلت: أتتقلب لشكوى أو لشيء بلغك؟ فلما أصبح قال: أي بنيّة هلمّي الأحاديث التي عندك فجئته بها فدعا بنار فحرقها، فقلت: لمَ أحرقتها؟ قال: خشيت أنْ أموت وهي عندي فيكون فيها أحاديث عن رجل قد ائتمنته ووثقت ولم يكن كما حدّثني فأكون قد نقلت ذاك»(تذكرة الحفاظ:١١/١).

وهذا الخبر كسابقه لا يعزو سبب حرق الاحاديث إلى نهي النبي صلى الله عليه وآله عن تدوين الحديث بل يعزوه إلى الخوف من نقل الاحاديث التي لا تحضى بالاعتبار وتكون مخالفة للواقع.

النهي في زمن عمر:

وكما تمّ منع التحديث والتدوين في زمن أبي بكر فكذلك استمرّ في زمن عمر، بل اشتد المنع أكثر من ذي قبل، فقد ورد عن الزهري: أخبرني عروة بن الزبير: «أنّ عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن واستشار فيها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله فأشار عليه عامتهم بذلك، فلبث عمر شهراً يستخير الله تعالى في ذلك شاكّاً فيه، ثم أصبح يوما وقد عزم الله له، فقال: إني كنت ذكرت لكم من كتاب السنن ما قد علمتم، ثمّ تذكرت فإذا أناس من أهل الكتاب قبلكم قد كتبوا مع كتاب الله كتباً فأكبّوا عليها وتركوا كتاب الله، وإني والله لا ألبس كتاب الله بشيء فترك كتاب السنن» (ذمّ الكلام وأهله:٢٤٩/٣).

ومن الواضح أنّ الخليفة عمر لم يستند في عدم تدوينه للحديث وتركه لذلك إلى نهي النبيّ صلى الله عليه وآله، بل عزا ذلك إلى خشيته من انشغال المسلمين بالحديث وتركهم كتاب الله، وعدم إرادته خلط كتاب الله بغيره.

وممّا قام به عمر في سبيل عدم تدوين الحديث ونقله، أموراً عدّة، منها:

١ـ قام بحبس بعض الرواة، فقد روى الذهبي: «أنّ عمر حبس ثلاثة: ابن مسعود وأبا الدرداء وأبا مسعود الأنصاري، فقال: قد أكثرتم الحديث عن رسول اللهﷺ».(تذكرة الحفاظ:٧/١).

٢ـ أرسل إلى الصحابة وجمعهم من الآفاق ونهاهم عن التحديث، ووضعهم عنده بما يشبه الإقامة الجبرية في زماننا هذا، فعن عبد الرحمن بن عوف، قال: «والله ما مات عمر بن الخطاب حتى بعث إلى أصحاب رسول الله فجمعهم من الآفاق عبد الله وحذيفة وأبي الدرداء وأبي ذر وعقبة بن عامر، فقال: ما هذه الأحاديث التي قد أفشيتم عن رسول اللهﷺ في الآفاق، فقالوا: أتنهانا؟ قال: لا، أقيموا عندي، لا والله لا تفارقوني ما عشت، فنحن أعلم ما نأخذ ونرد عليكم فما فارقوه حتّى مات». (تاريخ دمشق:٤/٥٠٠).

٣ـ كتب إلى الأمصار بمحو كلّ ما لديهم من الأحاديث، فعن يحيى بن جعدة قال: «أراد عمر أن يكتب السنة ثمّ بدا له أن لا يكتبها، ثمّ كتب في الأمصار: من كان عنده شيء من ذلك فليمحه».(كنز العمال:١٠/٢٩٢).

٤ـ أمر بحرق الروايات واتلافها: فعن عبد الله بن العلاء قال: «سألت القاسم يملي عليّ أحاديث فقال: إنّ الأحاديث كثرت على عهد عمر بن الخطاب فأنشد الناس أنْ يأتوه بها فلمّا أتوه بها أمر بتحريقها ثمّ قال: مثناة كمثناة أهل الكتاب، قال: فمنعني القاسم يومئذ أنْ أكتب حديثاً» (الطبقات الكبرى:٥/١٨٨).

وغير ذلك من الامور البيّنة في أنّ عمر كان شديد النهي عن تدوين وكتابة الحديث.

واستمر من بعدهم الخليفة عثمان وسار على نهج سابقيه في النهي عن نقل وتدوين الحديث، ثم سار على نفس النهج معاوية الذي كان مسيطراً على الشام في فترة خلافة الإمام عليعليه السلام، وهكذا من جاء من بعده، واستمر المنع إلى انتهاء القرن الأول، ولا نرى ضرورة في هذا المختصر التعرض لذلك ونكتفي بما عرضناه في عهد الخليفتين الأول والثاني.

رابعاً: تقييم رواية المنع عن تدوين الحديث

يبدو أنّ هذه الرواية لا يمكن أن تصمد أمام التحقيق العلمي، فهناك جوانب عديدة تدعو إلى التوقف في قبول دلالة هذه الرواية على منع التدوين بصورة عامة ودائمة، وأول هذه الجوانب التي تواجهنا هو أنّ هذه الرواية تتعارض مع ما تقدّم من رواية ابن عمرو وأبي شاة التي تؤكّد على حثّ النبيﷺ على كتابة وتدوين الحديث، فلا بد من التوفيق بين

الأمرين، وما سيأتي من شواهد يؤكّد تقديم روايات الحث على التدوين وعدم إمكان التمسّك برواية المنع في عمومها، ومن هذه الشواهد:

١ـ أنّها تتنافى مع فعل الصحابة وسيرتهم القائمة على تدوين الحديث، وقد مرّ أنّهم دونوا العديد من الصحف في زمن النبيﷺ.

٢ـ عدم استناد الخلفاء في نهيهم لها كما تقدّم في الأخبار الصادرة عنهم في المنع، فقد أسندوا النهي إلى أمور أخرى ولم يذكروا أنّ نهيهم جاء استجابة لمنع النبي عن ذلك.

٣ـ إنّ استغراب السيدة عائشة من حرق أبيها للأحاديث يدلّل أنّها أيضاً لم تكن تعلم بوجود نهي عن كتابة الحديث وتدوينه من النبيﷺ، وإلا لزال استغرابها.

٤ـ أنّ رواية النهي تتنافى مع فعل الخلفاء أنفسهم، حيث أراد عمر بنفسه أن يجمع السنن، وكذلك هناك أحاديث جمعها أبو بكر ثم قرّر إحراقها، ولو كان هناك منع للحديث صادر من النبيﷺ لما جُمعت الأحاديث ولم يكن هناك للتفكير بكتابة السنن.

٥ـ لم نسمع بورود هذا النهيﷺ عن أهل البيت، بل كانوا يحثون على تقييد العلم وكتابة الحديث، وكان عليّ عليه السلام قد كتب صحيفة بإملاء رسول اللهﷺ.

٦ـ أنّ رواية عبد الله بن عمرو تؤكّد أنّ النهي كان من قريش وليس من النبيﷺ.

٧ـ أنّ الصحابة الذين استشارهم عمر في تدوين السنن قد أشاروا إليه بذلك ولم ينهوه عن ذلك، ولو كان هناك نهي من النبي لنهوه عن ذلك واستندوا إلى ما سمعوه من النبيّ (ص).

خامساً: أسباب ودواعي المنع من الخلفاء:

ذُكرت أسباب ودواعي عديدة لمنع تدوين الحديث، نذكر منها:

١ـ الخوف من توسع الاختلاف بين المسلمين. وهو ما ذكره الخليفة الاول كما نقلنا عنه ذلك سابقاً.

ومن الواضح أن المحافظة على السنة المباركة ونشرها سيكون سبباً لتوحيد المسلمين ورفع الاختلاف فيما بينهم، فالسنة تبعاً للقران موجبة للوحدة لا للتفرقة، ووجود بعض الاختلافات في النقل لا يوجب ترك السنة، بل الانسب هو السعي لحل ذلك الاختلاف إنْ وجد.

٢ـ الخوف من نشر الاحاديث غير المعتبرة. وهذا المعنى ورد أيضاً ذكره الخليفة الاول كما تقدم.

وهذا السبب غير مقنع أيضاً إذ بإمكان الخليفة المنع من الرواية عن غير الثقات والتأكيد على نقل الروايات الصحيحة دون غيرها، لا أنْ يقوم بحرق جميع الروايات والمنع من التدوين.

٣ـ الخوف من امتزاج الحديث بالقران. وهذا السبب تمسّك به الكثير من علماء الحديث، وقد ورد في كلمات عمر التي نقلناها سابقاً.

وفي الحقيقة أنّ هذا لا يعدُّ سبباً وجيهاً للمنع، إذ من الممكن كتابة الحديث بمعزل عن القرآن وعدم خلطهما معاً، أو يكتب الحديث تحت عنوان معيّن يبين فيه أنّ هذا حديث وليس قرآن، مضافاً لذلك فإنّ القران كتاب معجز بخلاف الأحاديث وأنّ أسلوبه البلاغي والأدبي يختلف عن الحديث تماماً فمن غير الممكن أنْ يقع الخلط بينهما.

٤ـ الخوف من الاشتغال بغير القران.

وهذا السبب أيضاً لا يمكن القبول به؛ ذلك أنّ الحديث لا يمنع من الاشتغال بالقرآن بل هو يدعو للتمسك بالقرآن وقراءة القرآن والتدبر بالقرآن ويقوم بدور تفسير القرآن وتبيين مجمله وتوضيحه...

٥ـ محاولة عدم انتشار فضائل أهل البيت صلى الله عليه وآله.

اتّضح أنّ الأسباب المتقدّمة لا يمكن أن تكون سبباً حقيقياً وواقعياً لمنع تدوين الحديث، وقد ذهب جملة من محققي الشيعة الإمامية إلى أنّ السبب الحقيقي لمنع تدوين الحديث هو محاولة عدم انتشار فضائل أهل البيت؛ إذ إنّ انتشار فضائل أهل البيت وخصوصاً ما يدلّ منها على إمامة أهل البيت صلى الله عليه وآله يتنافى وعرش الخلافة الذي اعتلاه الأول والثاني، ويؤيد ذلك ما حصل قُبيل وفاة رسوله وعند مرضه حينما طلب منهم دواة وكتف ليكتب لهم كتاباً لن يضلوا بعده، لكنهم اختلفوا واختصموا وقال قائلهم أنّ النبيّ ليهجر أو قد غلبه الوجع وحسبنا كتاب الله وقد أشرنا إلى هذه الرواية فيما سبق.

ويدلّ على ذلك أيضاً ما ورد في الخبر عن عَبد الرَّحمن بن الاسود، عَن أَبيهِ قال: «جَاءَ عَلْقَمَةُ بِكِتَابٍ مِنْ مَكَّةَ، أَوِ الْيَمَنِ، صَحِيفَةٌ فِيهَا أَحَادِيثُ فِي أَهْلِ الْبَيْتِ بَيْتِ النَّبِيِّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، فَاسْتَأْذَنَّا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ، فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ، قَالَ: فَدَفَعْنَا إِلَيْهِ الصَّحِيفَةَ، قَالَ: فَدَعَا الْجَارِيَةَ، ثُمَّ دَعَا بِطَسْتٍ فِيهَا مَاءٌ، فَقُلْنَا لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ انْظُرْ فِيهَا فَإِنَّ فِيهَا أَحَادِيثَ حِسَانًا، قَالَ: فَجَعَلَ يُمِيثُهَا فِيهَا، وَيَقُولُ: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ﴾ الْقُلُوبُ أَوْعِيَةٌ فَأَشْغِلُوهَا بِالْقُرْآنِ، وَلا تُشْغِلُوهَا مَا سِوَاهُ» (تقييد العلم:٥٤).

سادساً: بداية التدوين عند أهل السنّة

ورد في كثير من الروايات أنَّ خوف عمر بن عبد العزيز (ت:١٠١) من دُرُوسَ العِلْمِ وذهاب أهله هو الذي حمله على الأمر بالتدوين، فَإِنَّهُ كَتَبَ إِلَى عَامِلِهِ عَلَى المَدِينَةِ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ يَأْمُرُهُ: «انْظُرْ مَا كَانَ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ الله، أَوْ سُنَّةٍ مَاضِيَةٍ أَوْ حَدِيثِ عَمْرَةَ [بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَن] فَاكْتُبْهُ فَإِنِّي قَدْ خِفْتُ دُرُوسَ العِلْمِ وَذَهَابَ أَهْلِهِ». وعَمْرَة المذكورة هنا هي عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية، وقد ضُمَّ إليها بعض الروايات اسم القاسم بن محمد بن أبي بكر الصدِّيق وكلاهما من تلاميذ عائشة. ولقد قام أبو بكر بن حزم بما عهد إليه عمر، ولكن هذا الخليفة لحق بربه قبل أنْ يطلعه عامله على نتائج سعيه.

على أنَّ عمر كان قد كتب إلى أهل الآفاق وإلى عُمَّالِهِ في الأمصار بمثل ما كتب إلى ابن حزم: (انظروا إلى حديث رسول الله فاجمعوه)، وقيل إنّ أول من استجاب له في حياته وَحَقَّقَ له غايته هو محمّد بن مسلم بن شهاب الزُهري المدني (ت:١٢٤ هـ) الذي دَوَّنَ له في ذلك كتاباً. وذكروا أنّ الزُّهْرِيِّ كان يفخر بعمله قائلاً: «لَمْ يُدوِّنْ هَذَا العِلْمَ أَحَدٌ قَبْلَ تَدْوِينِي». ثمّ بعد ذلك شاع التدوين وانتشرت الكتب.

وأمّا كتابة الحديث عند الشيعة الإمامية فقد بدأ على يد الإمام علي عليه السلام في زمن الرسول (ص) إذ اشتهر أنّه كتب الصحيفة عن الرسول (ص)واستمر ولم ينقطع[١].

(١) هذا وتفصيل هذا البحث موكول الى طلابنا الاعزاء حيث بامكانهم مراجعة كتاب تاريخ الحديث للسيد رضا مؤدب ص١٩٥ الى ص٢١٠، واصول الحديث للدكتور الفضلي من ص٦٩ الى ص٩١.